التاريخ الموحّد والمتعدد: أثر كل منهما في بناء المواطنية

فاطمة ياسين(*)

ملخص: تعرض هذه المداخلة للصعوبات التي تحول دون توحيد وتأليف كتاب التاريخ في المدى المنظور، وتدعو إلى تدريب الطلبة على منهجية التاريخ التي هي الأقرب إلى واقع التطبيق من خلال اعتماد منهجية البحث والاستقصاء لمصادر المعلومات عبر دراسة الوثائق التاريخية التي تمثل وجهات نظر متنوعة ثم تحليلها من قبل الطلاب وتمكينهم من وضع صياغة تاريخية متزنة بلغتهم. وتؤكد المداخلة على ضرورة تدريب المعلمين على استخدام الوثائق التاريخية في مجال التدريس وما يرتبط بها من مهارات مختلفة.

إن هدف التاريخ الأول الإسهام في خلق الروح الوطنية وتدعيمها، وإشاعة حب الوطن ببيان ظروف ولادته وتطوره وبيان الصعوبات التي واجهها في الدفاع عن كيانه واستقلاله والتعريف بمراحل مقاومته وهزائمه وانتصاراته، والمكان الذي احتله بين الأمم. فمن خلال التاريخ يقرأ الطالب تاريخ أمته، فيعتز بأيام قوتها ونشاطها، ويفسر أسباب ضعفها وخمودها. وبدراسته تاريخ الأمم وإطلاعه على ثقافتها وتجاربها تتوسع معارفه في شتى مناحي الحياة فيكون بصيرا بأحوالها، قادراً على اتخاذ الموقف المناسب ومواجهة المخاطر التي يتعرض لها وطنه.

فالمواطنية أو المواطَنة تعني بمفهومها الواسع الصلة أو الرابطة القانونية بين الفرد والدولة التي يقيم فيها بشكل ثابت، وتحدد هذه العلاقة عادة حقوق الفرد في الدولة

(*) أستاذة مادة التاريخ والعلوم الاجتماعية في مدارس المبرات ورئيسة دائرة العلوم الاجتماعية في جمعية المبرات الخيرية. البريد الالكتروني: alkawthar@alkawthar.edu.lb.

وواجباته تجاهها. بالتالي فالمواطن هو الإنسان الفرد العضو الكامل في الدولة، والمواطنية تعني الوضعية القانونية الأساسية في الدولة، ويقف الفرد أمام الدولة كمواطن منتم إلى هذه الدولة قبل أي شيء آخر، لا الطائفة ولا العائلة ولا غيرها من الإنتماءات الأخرى.

وانطلاقاً من ذلك وجدنا من خلال الدراسات التي اعتمدت ووجهات النظر التي قدمت حول العلاقة بين بناء المواطنية عند المتعلمين وكتاب مدرسي موحد ما يلي:

- الدراسات التقييمية التي أجريت من قبل المركز التربوي للبحوث والإنماء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة اليونسكو أظهرت أن هناك فجوات في منهاجي التربية المدنية والتاريخ، وخصوصاً العناصر الضرورية لغرس الوعي المدني وقيم التضامن الإجتماعي والقبول بالآخر وصنع القرار الديموقراطي عند التلامذة. وقد أشارت الدراسات المذكورة إلى أن الأهداف العامة للمنهاج التي أكدت على أفكار المواطنية والهوية الوطنية لم تنعكس إلا بشكل ضعيف في الكتب المدرسية للتربية المدنية والتاريخ. ونتيجة لذلك، فإن الترابط بين الهوية الوطنية ومفاهيم مثل الإنفتاح الثقافي والتعددية غير كافٍ. أما مفاهيم مثل الديموقراطية والحرية والتزامات المواطنية والمشاركة السياسية، وكذلك الأفكار ذات العلاقة مثل الإنصاف وسلطة القانون والعدالة فلا يتم تناولها إلا نادراً.

والأهم من ذلك أنه في حين يجري تعليم التلامذة أهمية بعض هذه المفاهيم، لا يُطلب منهم المشاركة في نشاطات تتيح لهم اكتساب المهارات اللازمة لممارستها. كذلك لا مجال للنقاش المفتوح «للقضايا الحساسة» وما تشمله هذه القضايا من مواضيع مثل الحرب الأهلية، وتشكيل وعمل الأحزاب السياسية في فترة ما بعد الحرب الأهلية، ودور وتاريخ المجموعات الطائفية اللبنانية وعلاقتها بلبنان والوسائل التي تتحدد من خلالها موازين القوى بين المجموعات المختلفة، ومراكز القوة التي تنشئها، وتطورها التاريخي، وكذلك معاني الأشكال الخاصة للديموقراطية التي تبناها لبنان، مما يجعل من الصعب على التلامذة استيعاب كيفية صنع القرار وإمكانية المساهمة فيه وفي العمل السياسي.

إن تأثير مثل هذه النواقص أمر حاسم لشباب لبنان اليوم. فالمنهاج الذي ينأى عن واقع السياسة المعاصرة لا يمكنه تسليحهم بالمعرفة ووسائل المناقشة والتحليل وتكوين الآراء حول المسائل المختلفة أو حول المجموعات التي يشاركونها البلد. كما أنه لا يزودهم بأدوات التفكير الخلاق بحثاً عن الحلول الممكنة لأية أزمة. وقد يكون لهذه

النواقص تداعيات خطيرة في مجتمع متعدد الثقافات والإثنيات مثل المجتمع اللبناني الذي يعاني من الانقسامات الطائفية.

وبفعل الخلاف المستمر حول كتاب «التاريخ الموحد» لجأت بعض المدارس إلى استخدام كتب مرادفة لمنهاج التاريخ الرسمي الذي يعود إلى السبعينات.

– في العام ٢٠٠٠، أصدرت الحكومة اللبنانية مناهج جديدة لتدريس التاريخ. بالنسبة لكتاب التاريخ المدرسي، جرى العمل على إصدار سلسلة «نافذة على الماضي»، وتمّ إنجاز الأجزاء الأولى من هذه السلسلة، وهي الأجزاء المخصصة للسنتين الثانية والثالثة من مرحلة التعليم الاساسي، على طريق إتمام إصدار كامل للسلسلة. تعرّض هذان الكتابان لانتقادات سياسية عدّة، أدت إلى إصدار وزير التربية قراراً بالتوقف عن العمل بهما. ثم أصدر الوزير التعميم رقم ٩٢ لعام ٢٠٠١، طلب فيه من إدارات المدارس والثانويات الرسمية وقف تدريس مادة التاريخ والاستعاضة عنها بمادة التربية المدنية. ثم أصدر قراراً أوقف فيه العمل بسلسلة كتاب التاريخ الموحّد الصادر عن المركز التربوي للبحوث والإنماء. وصدر قرار عُينت بموجبه لجنة عليا من عشرة مؤرخين لبنانيين من مختلف الطوائف اللبنانية، بهدف التوصل إلى صياغة كتاب تاريخ موحّد. ومنذ ذلك الوقت لم يتم تنفيذ هذا العمل[١].

– إن الدستور اللبناني: المادة العاشرة (وهي من المواد الدستورية التي لم يطرأ عليها أيّ تعديل منذ إقرار الدستور اللبناني، نظراً لأهميتها بالنسبة لطبيعة المجتمع اللبناني التعددية) نصّ على أن «التعليم حرّ ما لم يخلّ بالنظام العام أو ينافي الآداب أو يتعرض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب (. . .) ولا يمكن أن تمس حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة، على أن تسير في ذلك وفقاً للأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية». فهذه المادة لا تمنع من إصدار كتب متعددة للتاريخ.

رأى عدد من المؤرخين أنه لا توافق على اعتماد كتاب موحد مبررين ذلك بأن الأنظمة الديكتاتورية تفرض كتب التاريخ الرسمية التي تنطلق من أيديولوجية النظام الحاكم. أما الأنظمة الديمقراطية، كما هو الحال في معظم الدول الأوروبية، فهي تفسح المجال لإصدار سلاسل كتب تاريخ مختلفة، ولكنها تُخضع عمليات الكتابة والنشر والتوزيع للرقابة بغية التأكد من انسجامها مع المناهج الدراسية ومن احترامها لمبادئ

(١) راجع «مناهج التاريخ المقترحة» تقديم الأستاذ آمال وهيبي في هذه المجموعة.

البحث العلمي. فالمؤرخ اللبناني كمال الصليبي يقول إن: «التاريخ الموحّد خطأ فادح، فالتاريخ ليس علماً ينطوي على البراهين، وليس قائماً على أساس من الرياضيات. هو فنّ كالطب، وهو تحكيم للعقل في المعلومات».

والدكتور عصام خليفة يرى أنه «يجب على الدولة اللبنانية تحمل مسؤولياتها من خلال وزارة التربية والاطلاع على ما يجري في مدارس لبنان وجامعاته بشكل يؤمّن مصلحة الشعب اللبناني، مع احترام الحريات العامة، ويقترح أن "تشكّل لجنة دائمة تراقب كل الكتب التي يمكن أن تصدر. إذ يجب العمل على تأمين الشروط العلمية والوطنية مع الحفاظ على مبدأ المنافسة. إذ إن فرض كتاب تاريخ موّحد دون غيره يفترض دولة ذات سلطة مركزية قوية».

ويقول سماحة العلامة المرجع السيد محمد حسين فضل الله (قدس سره): «علينا أن ندرس ذلك التاريخ دراسة دقيقة لنأخذ منه العبرة ان في نتائجه السلبية أو الإيجابية وعلينا أن لا نرجع إلى التاريخ، أي أن لا نعيش فيه لنتجمد عنده، ولكن علينا أن نأخذ من التاريخ خلاصته لنعطيها مما عندنا وليتفاعل ما يبقى من التاريخ مع ما نصنع في الحاضر. إن عملية النقد التاريخي تفرض دراسة القضية المروية بطريقة تحليلية واقعية منسجمة مع الظروف المحيطة بالموضوع في طبيعة الموازين التي تحكم المرحلة والخصائص المتمثلة فيها بعيداً عن أية انفعالية في الحكم على الأشياء لدعم فكرة».

أمام هذه الآراء المتنوعة نجد صعوبة في توحيد و تأليف كتاب التاريخ على المدى المنظور، كذلك هناك استمرار في الخلاف على وضع كتاب يحقق منهاج المادة والغايات العامة منها. لذلك علينا أن نعمل جاهدين على تعزيز التدرب على منهجية التاريخ التي هي الأقرب إلى واقع التطبيق من خلال اعتماد منهجية البحث والاستقصاء لمصادر المعلومات عبر دراسة الوثائق التاريخية التي تمثل وجهات نظر ثم تحليلها من قبل الطلاب فتحدد المواقف المغالى فيها والجمل التي تثير استفزازاً للآخر الشريك في الوطن، ثم اقتراح صياغة تاريخية بلغة المتعلم.

لذلك نقترح اعتماد:

– الوثائق التاريخية، التي تعرض وجهات نظر مختلفة وعرضها بأسلوب تفاعلي مشوق يحفز الطلاب على التفكير والتأمل، ويدفعهم إلى الإقبال على الدراسة، والمشاركة في الأنشطة المختلفة المرتبطة بها.

– تشجيع الطلاب على قراءة الوثائق التاريخية المرتبطة بالمقرر وتلخيصها وعرضها على الزملاء وإجراء مناقشة حولها تحت إشراف المعلم وتوجيهه.

– تزويد مكتبات المدارس بعدد مناسب من الوثائق التاريخية يُراعى فيها التنوع حتى يتمكن الطلاب من الحصول على النصوص والوثائق الأصلية المرتبطة بالمقرر الدراسي.

– توفير المراجع التاريخية اللازمة والمرتبطة بالمناهج الدراسية في مجال التاريخ، والتي يمكن أن يطلع عليها المعلم ويصل من خلالها إلى معلومات تساعده على توجيه الطلاب إلى البحث عن المعلومات من مصادرها بأنفسهم.

– إثارة دافعية الطلاب نحو ما يدرسونه عن طريق استخدام أنشطة تعليمية يكون جوهرها نشاط المتعلم على مثال (التدريس بمدخل الوثائق التاريخية) مما قد يحقق وعي الطلاب وإدراكهم بحقائق البيئة المحيطة وتفاعلهم معها ومع المجتمع المحلي.

– ضرورة تدريب المعلمين على استخدام الوثائق التاريخية في مجال التدريس وما يرتبط بها من مهارات مختلفة، والاهتمام بالتوجيه الفني من خلال حرص المعلم على استخدام مدخل الوثائق التاريخية في تدريس التاريخ.

– تنويع طرق تدريس التاريخ باستخدام مداخل تدريسية مختلفة، والتركيز على الطرق والأساليب التي تساعد على تنمية المهارات العقلية للطلاب، وإتاحة الفرص أمامهم للمشاركة في المواقف التعليمية المختلفة.

– إصدار دليل للمعلم توضع فيه نماذج لاستخدام الوثائق التاريخية في تدريس التاريخ.

خلاصة القول، إنّ منهجية تعلم مادة التاريخ، باعتماد الوثائق التي تعرض وجهات نظر مختلفة للأحداث بأساليب متنوعة، ستسهم إن على المستوى المعرفي (اكتشاف) أو المستوى الوجداني (بناء المواقف) أو على المستوى العملي (الفعل) للمتعلم في غرس قيم المواطنة في نفوس المتعلمين، وفق سنن التطور التي خضع لها وطنه، والتحولات التي شهدتها أمته عبر العصور، حيث ستمكنه مادة التاريخ من قيم ذات صلة بموضوع المواطنة.